التغيير وحرية الإعلام

ميعاد الطائي

دور الإعلام في الكثير من الدول العربية التي شهدت تحولات ديمقراطية كان يقتصر على الترويج لفكر النظام الحاكم عبر إطلاق الأكاذيب وتصديقها من قبل الجميع بمن فيهم الإعلاميون أنفسهم الذين كان من أهم واجباتهم التأييد والتطبيل والتزمير وإبداء الإعجاب وتقديم الشكر للقائد الرمز وأجهزته الحكومية والقمعية التي سعت للسيطرة على المشهد الثقافي والسياسي والاجتماعي.

المصيبة أن البعض ممن يعملون في الحكومات العراقية بعد ٢٠٠٣ ولحد اليوم يتوقعون دورا مماثلا من الإعلام في مدح الدولة ومؤسساتها وتجاوز الأخطاء والتغاضي عن التقصير،لذلك بين الحين والآخر ترتفع البعض من الأصوات التي تغضب وتحتج على بعض المؤسسات الإعلامية عندما تعبر عن رفضها بعض الممارسات لبعض السياسيين الذين وصلت حالة الغضب لديهم إلى رفع دعاوى قضائية ضد صحف ومحررين عراقيين اكتشفوا أنهم لم يستفيدوا من حالة التغيير الديمقراطي الحاصل في البلاد.

ونحن هنا بالتأكيد لا نقصد تلك الكتابات التي تسعى للتشهير وتسيء للإعلام ودوره الجديد إنما نقصد المقالات والتحقيقات التي تحتوي نقداً بناءً للعملية السياسية وأداء الحكومة وتقف بالمرصاد لأي انتهاك لحقوق المواطن وأي تعرض للحريات الشخصية وحقوق الإنسان.

ولابد من الاعتراف بأن الحالة الديمقراطية الجديدة في العراق منحت للإعلام مساحة جيدة من الحرية نجح فيها الإعلام بأداء دوره باستثناء بعض الحالات التي أشرنا إليها في السطور السابقة،لذلك أصبح المواطن داخل البلاد يتابع نجاح الإعلام العراقي في توعية المجتمع وأداء دوره الرقابي والمساند لمؤسسات الدولة الأخرى في إيصال الحقيقة للرأي العام في بلد يعيش تحولا من نظام شمولي إلى آخر ديمقراطي.

والعراق اليوم يعيش مرحلة بناء الدولة الحديثة التي تحتاج إلى تعاون من جميع المؤسسات في الدولة لا سيما الإعلام لما له من دور مهم في الرقابة ومساندة الدولة في عملية التنمية والتوعية بمختلف أنواعها والعمل على حماية الحقوق والحريات ومكافحة الفساد بكل أنواعه ومتابعة أداء الحكومة إضافة إلى أنه يعد من الأجهزة الرقابية التي تحاول أن تحمي أو تمنع تمادي الدولة الجديدة و تجاوزات أجهزتها وممثليها.

و يلعب الإعلام دورا مهما في أي تحول مجتمعي، ورافدا أساسيا يساهم في بلورة التصورات التي تساهم في التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وبناء المجتمع الديمقراطي المنفتح على معظم المفاهيم والأفكار الأخرى، وعلى كل من يؤمن بمعايير التحول الديمقراطي. ذلك أن البناء الديمقراطي هو حلقة متتابعة من الإصلاحات التي تحاول الوصول إلى أهدافها عبر وضع إستراتيجية يكون هدفها الأول بناء الإنسان المؤمن بالمفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ولوسائل الإعلام في المجتمع الذي يشهد تحولا ديمقراطيا العديد من الوظائف أهمها التثقيف والتوعية من اجل توضيح الصورة الجديدة ومساعدة المواطن في تحديد مواقفه واتخاذ قرارات صائبة حول ما يحدث حوله من أحداث حيث يحتاج المواطن إلى معلومات صحيحة تنقل إليه بأمانة و تصله في الوقت المناسب حيث إن الإعلام ملزم بمواكبة الأحداث ويأتي ذلك من دقة وسرعة التغطية للأحداث من خلال المواضيع المنشورة التي تهم المواطن، ونتيجة لاختلاف الأفكار والرؤى في أي مشهد سياسي أو اجتماعي يتطلع القارئ إلى أن يطّلع على أكثر من رأي. فعلى الإعلام الحر أن ينقل أكثر من وجهة نظر والعديد من الآراء والتحليلات غير المنحازة التي تساعد القارئ على أن يتخذ موقفا أو ربما قرارات مناسبة في أي مرحلة تمر عليه في هذه التجربة.

وعلى الصحفيين في كل مكان أن يؤدوا دورهم الحيوي الذي يتمثّل في تزويد عامة الناس بالمعرفة والمعلومات. لكن عليهم لدى ممارستهم مهنتهم، أن يُخضعوا عملهم لمعايير أخلاقية ومهنية وقانونية تخدم الإنسان ضمن عملية التغيير الديمقراطية في البلاد بعيدة عن المصالح الشخصية.

عصا "الاجتماع الوطني" السحرية لن تحلّ الخلافات الثقافية

الجميع يتحدث عن الاجتماع، أو الملتقى أو المؤتمر الوطني ويعول عليه أن يحل خلافاته مع الطرف الآخر. ولكن ما هو هذا المسمى بالوطني الذي يمتلك مثل هذه العصا السحرية لحل الخلافات؟ وكيف يفعل ذلك والفرقاء لم يتفقوا حتى على اسمه؟ أليس هو اجتماعا قد خلت من قبله اجتماعات كثيرة وكلها أدت إلى اتفاقات لم تفضِ إلى نتيجة؟ لمَ يعتقد الفرقاء أن هذا الاجتماع الوطني سيكون الأخير بحيث أنه يحل كل المشاكل هذه المرة والتي لم تَحلها الاجتماعاتَ السابقة؟ إن كانت اتفاقية أربيل المكتوبة التي وقعها أهم ثلاثة زعماء في العراق اليوم لم تحل المشكلة فكيف باجتماع جديد يأتي على خلفية كل هذه التناحرات التي جرت خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية أن يحل ما عجزت عنه كل الاجتماعات واللقاءات والمؤتمرات السابقة؟

حميد الكفائي

اجتماع سابق للجنة التحضيرية الخاصة بالمؤتمر الوطني... ارشيف

القضية أعمق من أن تحل في اجتماع واحد وأعقد من أن تجعلنا نلتزم بما نتفق عليه. والعقدة تكمن في التفكير الإقصائي الإلغائي للسياسيين عندنا والخوف من الآخر المستشري عند القادة والذي دفع ببعض المعارضين منهم إلى مغادرة البلاد. لا أحد يريد إشراك الآخرين بما لديه ولا أحد يقتنع بسلطة الآخر عليه أو حقه في معارضته. منذ تأسيس الدولة عام ١٩٢١ وسياسيونا يتآمرون على بعضهم البعض وينكثون بالعهود والمواثيق التي يوقعونها مع بعضهم ومع الآخرين. إنها مشكلة ثقافة لا تقبل التعايش والتنازل والقبول بسلطة الآخر ولا ترضى إلا بالغلبة والهيمنة المطلقة.

لقد لجأنا إلى كل الأساليب غير القانونية وغير الأخلاقية في الانتخابات من أجل إسقاط الآخر وتسقيطه واستخدمنا الدين والمذهب ضد بعضنا البعض وافترينا زورا وبهتانا ضد بعضنا البعض ومزقنا صور بعضنا البعض وأصدرنا بيانات تزور مواقف بعضنا البعض وتكفر بعضنا البعض وتفتئت على بعضنا البعض،وكل هذه (الجهود) من أجل أن نلحق الهزيمة ببعضنا البعض وتلك الانتخابات البرلمانية والمحلية خير شاهد على عدائنا لأنفسنا. لقد زوّر كثيرون منا التأريخ واخترع له سجلا كاذبا كي يغش أبناء وطنه ويحصل على مكاسب على حساب الآخرين هو يعلم أنه لا يستحقها، بينما زوّر آخرون شهادات ومواقف من أجل الغرض نفسه. كيف نتوقع من مزورين ومخادعين أن يسيروا بنا إلى الأمام وينجحوا في بناء دولة جديدة؟ والوصف هنا لا يشمل الجميع ولكن ما زال هناك مزوّرون ومخادعون في مراكز القيادة فإن بلدنا ليس بخير.

تأريخنا مليء بالغدر والدجل والكذب والافتئات والتلفيق والتزوير والحروب الباردة والمحرقة ونحن أسرى لهذا التأريخ بل إنَ كثيرا من أفعالنا تزيد الطين بلة وتصب الزيت على النار من أجل أن تستمر المعركة الطاحنة كي تقضي علينا جميعا. ألسنا نحن من نردد القول (المأثور) " عليّ وعلى أعدائي يارب"؟ ألم نزل نتذكر قول أحدنا قبل ١٤٠٠ عام (أقتلوني ومالكا)؟ بإمكاننا أن نتحرر من قيود الماضي ونبني حياة جديدة لكن مجرد هذا التفكير يحتاج إلى تضحية والتضحية هنا ليست بالنفس أو المال بل بالتخلي عن ثقافة الكراهية وإلغاء الآخر وإلحاق الهزيمة به. يجب أن يكون للآخر مكان بيننا، الآخر المختلف أو المخالف أو الخاطئ وربما المسيء في نظر البعض. هذه الثقافة ليست غريبة علينا كليا،وهناك أمثلة من التأريخ لأولئك المغرمين بالماضي والسلف الصالح يمكننا أن نقتدي بها. وهناك أيضا دول أخرى عربية وإسلامية لا تزال تحترم الآخر (المسيء أو المخطئ) في نظر الحاكم. عشت في السودان عاما كاملا ورأيت أن المعارض والحاكم يعيشان معا في منطقة واحدة ودون أدنى درجات الحماية الشخصية ورأيت كيف يخرج المعارض ليصف الحاكم بأقذع الأوصاف ويعود إلى منزله دون خوف وإن (زيّدها حبّتين) كحسن الترابي، فإنه ربما يوضع تحت الإقامة الجبرية لبضعة أيام أو يؤخر في المطار لبضع ساعات أو حتى يمنع من السفر أسبوعا أو شهرا من الزمن، وهو ظلم دون شك ولكن ليته ساد عندنا أيضا. لماذا يتمكن السودانيون من فعل هذا بينما نعجز نحن؟ لماذا هذا الولع والوله بإلحاق الهزيمة بالخصم وتحقيق النصر المؤزر عليه؟ ألا يفكر من في السلطة الآن ومن يرغب في توليها غدا أنه هو أيضا سيكون يوما في الجانب الآخر... في المعارضة والمخالفة و(الخطأ أو الإساءة)؟ أليس هناك من الكبار من يرغب في بناء دولة جديدة على أساس العدل والتسامح بدلا من الظلم والتناحر ويضرب مثلا في التسامح والصفح لأجيالنا الجديدة أم أننا سنبقى هكذا نكرر الأخطاء والخطايا إلى يوم يبعثون؟

الأوطان تبنى بالتعاون والإيثار والتسامح والصفح عن المسيء وتغليب المصلحة العامة على الخاصة إن حصل تضارب بينهما وليس ضروريا أن يكون هناك تناقض بين الاثنتين إن كان سعي السياسيين دائما نحو خدمة الآخر وهذا هو المعنى الأول للعمل السياسي: التنازل عن الخاص من أجل خدمة العام. والدول المتقدمة تبنى بالعدل والقانون والتعليم وتكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين وليس بالمحسوبية والمنسوبية والرشوة والواسطة والتمييز السائدة عندنا.

اللقاء (الوطني) سوف ينجح إن كان هناك تصميم على التغيير والنجاح واعتراف بالأخطاء التي ارتكبها كل منا وعزم على مغادرة الماضي إلى المستقبل، أما إذا كان التوجه هو نفسه: إنكار الأخطاء ولوم الآخر ومحاولة التغلب عليه واقتلاعه من جذوره فإن المؤكد أن الفشل سيكون حليف مثل هذا اللقاء أو الاجتماع لأن الآخر لن يُلغى ولن يُقتلع من جذوره،مما يعني أن المشكلة ستبقى وتتفاقم.

مـــا المثـقـــف ومـــــا دوره؟

مثل هذا السؤال كان المفكر ريجيس دوبريه قد أجاب عليه منذ زمن ليس بالقصير، معلناً نهايته في عمل حمل عنوان " المثقف الفرنسي: تتمة ونهاية"، وطالب برنار بيفو، صاحب أحد أهم البرامج التلفزيونية الثقافية في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، بتشكيل هيئة خبراء تقوم بـ تعيين النقاد ورؤساء تحرير المجلات والملاحق الأدبية وأعضاء لجان المحلفين المعنية وأساتذة الكوليج دو فرانس.. الخ من أجل استعادة التوازنات، وارتفعت أصوات عديدة تطالب بـ إنقاذ الثقافة والإبداع من براثن الأدعياء الذين ينبتون الأدغال التي تقضي على كل النباتات الرائعة والزهور اليانعة، وحيث أصبح من الصعب جداً على المثقف والمبدع أن يعيش من إنتاجه الرائع، كما كان ذلك أيام الزمن الإبداعي الجميل، ويعترف البعض بأن الوسط الثقافي و الإعلامي والفني.. أصبح مصابا بالتلوث مثل بقية الأوساط الأخرى، يخضع للمصالح والاتجاهات والقوى وسط شبكات من أصحاب الأموال والمافيات والعصابات..

سيّار الجميل

أما في العراق، فإن اهتراءات الحياة السياسية التي عاشها العراق منذ أربعة عقود من السنين، قد همّشت المبدعين الحقيقيين، واشترت ضمائر كّتاب آخرين وأقصت العلماء والأدباء والفنانين الرائعين.

إني أتهم !

دعوني أحدثكم عن فرنسا وكيف أصبحت وطن المثقفين بلا منازع، وذلك بتحليل العودة إلى " حدث كبير يشكّل منعطفا أكبر " عرفته حياتها الثقافية بكل تجلياتها، ممثلا بقضية الضابط دريفوس الذي كان قد تم اتهامه علنا بالخيانة، فقالوا بتعامله مع العدو، مما أدى إلى تجريده من مكانته العليا، ومن رتبه العسكرية ومحاكمته وإصدار حكم بإعدامه.. لكن تبيّن أن دريفوس كان بريئا كما ثبت في ما بعد، وبعد أن أعيد النظر بقضيته، إثر إطلاق الكاتب الفرنسي الكبير أميل زولا صرخته الشهيرة على صفحات صحيفة (الفجر) عبر رسالة مفتوحة موجهة لرئيس الجمهورية تحت عنوان "إني أتهم". ومنذئذ أصبحت فرنسا بمثابة " وطن المثقفين " ! وأي مثقفين ؟ إنهم من النوع الثقيل الذين عرف المجتمع قيمتهم.. فما نفعهم إن لم يعرف المجتمع قيمتهم ؟ إن العراق اليوم قد ابتلي ببقايا وترسبات السفهاء والمتعصبين والمجانين وهم يعيشون في داخله أو خارجه.. نتيجة ابتذال الثقافة والمثقفين على امتداد خمسين سنة، منهم حاقدون لأسباب سياسية كونهم لم يتمتعوا بحقوق وطنية، ومنهم مأجورون لأطراف عديدة، إذ يتبرعون لها حتى وإن عاشوا على فتاتها، ومنهم خاسرون للسلطة والنفوذ والجاه، فهم يأكلون أنفسهم بأنفسهم.. وليس لهم كما تعودوا منذ صغرهم، أو كما تربوا في مزابلهم على اتهام الآخرين من العراقيين الأبرياء تهما ظالمة ! هم يدركون تمام الإدراك إنهم يظلمون، يجاهرون بتشويه سمعة خصومهم ليس السياسيين، بل حتى المثقفين.. وقد وصلت الاتهامات إلى حد ذهاب العديد من العراقيين إلى المشانق والسجون، نتيجة لأحقاد شخصية كامنة في النفوس ! إنهم مهرة في صنع خصومهم، وهم من أسرع الكائنات بتشويه سمعة أي إنسان، بمجرد اختلافه معه في الرأي أو الفكرة.. فكيف يا ترى سيكون الأمر إن كان الخلاف سياسيا أو حزبيا ؟ تلك الأخلاقيات الوضيعة والأمراض المنيعة خلقت فئات مشوهة حتى وان كان بعضهم يحمل شهادة دكتوراه.. ويعيش في عاصمة الضباب ! وكم يتمنى المرء أن يجد خلافاتهم فكرية وجدلياتهم علمية.. ولكنها شخصية وسياسية وسايكلوجية في كل الأحيان. إنهم عندما يتناطحون، تجدهم جميعا لا يبقون أي خط للرجعة، ولا أي هامش لأي لقاء..

متهتكون سياسيون

إن المثقف . بشكل عام أو خاص . ينبغي أن يكون معناه بمثابة طليعة المجتمع وأن يعّبر إبداعيا عن أمنيات نسيجه الاجتماعي، وحيث تتمثل السمة الأساسية لديه في امتلاكه لـ "عقل نقدي". إن هذا "المثقف النقدي" الذي مثله بامتياز عالم الاجتماع الشهير بيير بورديو قد فشل في أن يجمع بين طليعية الفكر وطليعية السياسة في مغامرة مشتركة في أفق التحرير وفي أخصب المجتمعات ثقافة في العالم، ونحن نتكلم عن نخب المثقفين الفرنسيين الرائعة. وكان المفكر الليبرالي الكبير ريمون آرون قد عرض مثل هذا الرأي منذ أواسط عقد الخمسينات الماضي في كتابه الذي يحمل عنوان: أفيون المثقفين.

إن بعض من يسمّون أنفسهم بمثقفين أو ساسة عراقيين لا يفيد معهم ما قدمه ريمون آرون، فهو لم يجد إلا بعض المتزمتين لليسار من المثقفين الفرنسيين.. ولكن الأدعياء كثر في العراق، وهم متهتكون باسم العراق، وهم قساة وساديون.. إنهم يرون العراق مجبولا بالدم لزمن طويل.. إن أفيون السياسيين قد دّمر المجتمع، وما زالوا يلوكون تفاهاتهم، ويتنابذون شتائمهم، ويشتهرون بقبائحهم، ويجترون شعاراتهم البالية ! إنهم لم يتعاطعوا أي أفيون، بل هكذا هو نبتهم، وتلك هي تربيتهم التي نشأوا عليها.. ولا يمكنهم أن يستبدلوها حتى مع سقوط الجلادين!

مفهوم ذئاب وثعالب

ومن خلال استقرائنا على مدى سنوات مضت مختلف جوانب المشهد الثقافي سواء في منظومتنا العراقية مقارنة بغيرها، وبكل فجاجاتها وتهرؤاتها، بلا أية تطورات وتبدلات في مجتمع يجمع كل التشظيات والتناقضات، ويزدحم بكل المستويات المعّبرة عن بقايا عشائر وطبقات عليا ووسطى ومنسحقة.. ودمار كل الطيبين وملايين الخيرين تحت عجلة العتاة والمجرمين والحاقدين والمطبرين وأولاد الشوارع وقطاع الطرق والسفلة.. مجتمع متنوع لا حياة مفرحة للطيبين فيه، فكيف بالضعفاء ؟ مجتمع وبجميع مكوناته و«قبائله» الصغيرة والكبيرة وقصصه وحكاياته وتواطؤاته ومنافساته وعلاقاته غير النظيفة، وتشظيات الصامتين، وبكل إشكال الجدل الدائرة فيه، خاصة في المؤسسات التي غدت بؤرا غير نظيفة أبدا تحوي سياسيين ومتحزبين باسم الثقافة والمثقفين، ويتنادون حول الشعر والشعراء، والنقد والنقاد والجوائز والإكراميات وآليات منحها، بأن ثقافتنا العراقية على اقل تقدير لا تريد أن تبقى وطننا الذي تربينا عليه وطن المثقفين، بل ثمة إسقاطات سياسية وحزبية بامتياز على الرغم من التبدلات الكثيرة والعميقة التي طرأت على دور هؤلاء المثقفين في العالم بفعل التطورات الجوهرية التي شهدها اثر ثورة المعلوماتية والفضائيات والحريات وحقوق الإنسان.. تجدهم يتنازعون كالذئاب المتوحشة بلا أية مبررات.. إنهم قادرون على أن ينتهكوا الرأي الزاخر ببساطة متناهية بأساليبهم الفظة واتهاماتهم لخصومهم أو حتى نظرائهم بشتى التهم الرخيصة.. قال أحد أصدقائي : إنهم تربوا على أن مجتمعهم مجتمع ذئاب، فهم يعلمونهم منذ صغرهم : (إذا لم تكن ذئبا شديد الأذى.. أجردا، بالت عليك الثعالب). وعليه، فهو لابد من أن يكون ذئبا وشديد الأذى حتى يتسّيد ويتسلط ويمارس الأذية.. حتى يمتهن الآخرين ويصادر حقوقهم في الرأي والفكر والسياسة.. وكم أفكر وأتأمل طويلا : لماذا لا أجد تعبير " الأذية " واسعا ومنتشرا إلا في العراق، بل وعّبر عنه كثيرا حتى في الأغاني العراقية الحزينة ؟ ماذا يعكس ذلك ؟ كم مورست هذه " الأذية " بحق شرائح مجتمع كامل ؟ وكم مرّت من خلالها شحنات من الألم، وذرفت بواسطتها الدموع مدرارا؟

خلل تربوي

لقد مورست بعض التبدلات المستجدة على أيدي آباء ومربين عراقيين أفذاذ منذ تكوين المجتمع العراقي الحديث، ولكنهم فشلوا فشلا ذريعا، كونهم لم يعالجوا العلل والآفات والأمراض التي عرفوها حق المعرفة سواء على مستوى بعض المسؤولين القدماء أو المختصين المعروفين وكانوا أن انحسروا بعد غلبة التمردات الجديدة على المجتمع.. لقد قاد الفشل السياسي والإخفاقات الحكومية إلى خلل في التربية والتعليم.. كلها عوامل أخرجت العديد من العراقيين، وحتى المثقفين من الانتماء لعصرهم، وأدخلتهم في عالم متوحش يقل حياؤه يوما بعد آخر.. مما ساعد الفئات الجديدة أن توغل في استثمارات الفوضى، ونشر ما يمكن نشره بلا أي قانون ولا أية تشريعات، ولا أي أعراف حيث يمكن للمكاسب أن تكون مؤكدة وكبيرة لكل من لا علاقة له بالتخصص ولا بالمهنة ولا بحرفية الكلمة ولا بأخلاقيات التعامل..

ومضت السنين ليجد الضابط الجاهل نفسه وزيرا، والعامل العادي نفسه مسؤولا كبيرا في الدولة.. ونائب العريف نفسه عضوا في مجلس قيادة الثورة.. الخ تلك الاستهانة بكفاءة الإنسان والتي جاءت حقا مع زحف الزعيم للجهلة والأغبياء والمطرودين ليدخلوا الكليات والجامعات، ثم جاء العام ١٩٦٣ بشكل مفضوح، فمنح العقيد رتبة مشير، وفجأة يجد المراهقون أنفسهم حكاما للعراق ! وتوالت النكبات والفضائح جهارا نهارا، فهل يعقل ذلك مع منح شهادات عليا لرعيل كامل من الراقصين ؟ كلها حالات متلازمة، تربى عليها جيل كامل من العراقيين!